اقتصاد

التصدير يحرم التونسيين من التونة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تجد السوق التونسية نصيباً من ثروة التونة السمكية بعد استحواذ التصدير على أكثر من 95% من الإنتاج المقدر بنحو 3 آلاف طن سنوياً، إذ يرتفع الطلب الخارجي على هذا الصنف من الأسماك الطازجة، بينما يضطر تونسيون إلى شراء معلبات التونة الموردة الأقل جودة. وتنشط في تونس عشرات شركات تصنيع التونة التي تضخ في السوق المحلية معلّبات من السمك القادم أكثره من الهند، بينما يوجّه المنتج المحلي نحو الأسواق الخارجية. وتعدّ التونة من المعلبات الأساسية في الأطباق التونسية الشعبية وتحظى بإقبال كبير من أغلب الطبقات الاجتماعية، كما أن سمك التونة واصطياده معروف في البلاد منذ ما يزيد عن ألف سنة. ويعوّل صيادو التونة على أسطول بحري قوامه 54 مركباً قادراً على الصيد في المياه العميقة من أجل صيد أصناف من سمك التونة الحمراء التي يجري تصديرها إلى السوق اليابانية في الأساس. ويقول نائب رئيس اتحاد الفلاحة المكلف بالصيد البحري صالح هديدر، إن السوق المحلية محرومة من التونة المحلية بسبب عدم احترام الاتفاقيات التي وقعت عليها السلطات بتخصيص نسبة لا تقل عن 10% من الإنتاج للاستهلاك المحلي. ويضيف هديدر في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «لتونس حصة سنوية من صيد التونة مقدرة بـ3 آلاف طن، تصدر بالكامل تقريباً من دون اعتبار لاحتياجات السوق المحلية التي تلبّى عبر أصناف أخرى من التونة الموردة من الهند بنسبة 90%».

ويشير إلى أن جودة نوعية أصناف التونة التونسية ترفع جاذبيها في الأسواق الخارجية وتزيد شراهة المصدرين على حساب المستهلكين المحليين. ويقول: «في المقابل يستهلك التونسيون تونة موردة من أسواق آسيوية وهي أقل جودة من التونة التونسية». وتبلغ الحصة الفردية لاستهلاك التونسي من التونة 0,5 كيلوغرام ويزيد الاستهلاك بنسبة 111% في شهر رمضان تحديداً، إذ يقبل التونسيون بشغف كبير على استهلاك على هذه المعلبات في العديد من الأطباق. ويشدد هديدر على أهمية الالتزام بتوزيع الحصص بين السوق الداخلية والتصدير، بما يسمح بتوفير كميات من التونة المحلية في الأسواق. ويمتدّ موسم صيد سمك التونة على مدى ثلاثة أشهر، من بداية مايو/أيار إلى يوليو/تموز، ويصل طول سمك التونة أحياناً إلى حوالي 3 أمتار. ويكتسي قطاع صيد سمك التونة الأحمر أهمية كبيرة من حيث مساهمته اقتصادياً بما يقارب ثلث مداخيل عمليات تصدير المنتجات البحرية في تونس.

ووفق أحدث بيانات نشرها المرصد التونسي للفلاحة، نمت صادرات الصيد البحري خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 40,8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت صادرات منتجات الصيد البحري خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي وفق المصدر نفسه، حوالي 3,5 آلاف طن بقيمة 96 مليون دينار (30,57 مليون دولار)، مقابل 2,9 ألف طن بقيمة 51 مليون دينار خلال الفترة نفسها من 2023، بزيادة بلغت نسبتها 20,7% من حيث الكمية و88,2% من حيث القيمة. وتوزعت صادرات منتجات الصيد البحري على 30 وجهة، حيث احتلت إسبانيا المرتبة الأولى بنسبة 37% تلتها إيطاليا بنسبة 19%.

تصفية شركة عقارات صينية

تواجه شركة تطوير صينية، متوسطة الحجم، التصفية بأمر من المحكمة، بعد خسارتها قضية إفلاس في هونغ كونغ، ما يوسّع قائمة شركات العقارات الصينية المهددة بسبب ديونها. وتلقّت شركة «ديكسين تشاينا هولدينغز» أمر التصفية، أمس الثلاثاء، وفق وكالة بلومبيرغ، وذلك بعد ثلاثة أشهر فقط من تقديم إخطار من بنك التعمير الصيني (آسيا) يتعلق بعدم سداد سندات ممتازة (السندات التي لها أولوية في السداد) ذات عائد 9,95% مستحقة في عام 2022 بقيمة 350 مليون دولار. وخلال العامين الماضيين، تلقت العديد من شركات القطاع، بما في ذلك مجموعة «جيايوان إنترناشيونال»، ووحدة شركة «يانغو غروب»، وشركة «سينيك هولدينغز»، و«تشاينا إيفرغراند»، أوامر مماثلة من محاكم في هونغ كونغ. ولطالما كانت هونغ كونغ بمثابة بوابة للمستثمرين للوصول إلى السندات الخارجية عالية العائد التي تصدرها شركات صينية في البر الرئيسي.

مجمع سكني لمجموعة إيفرغراند في بكين، 29 يناير 2024 (فرانس برس)

أخبار مختصرة

قرض لباكستان

أعلن البنك الدولي، أمس الثلاثاء، موافقته على قرض بقيمة مليار دولار لمشروع سد داسو لتوليد الطاقة المائية في باكستان، والذي يجري تشييده في شمال غرب البلاد بمساعدة الصين. وقال البنك في بيان، وفق وكالة اسوشييتد برس، إن القرض سيتم استخدامه لتوسيع إمدادات الكهرباء من الطاقة المائية وتحسين وصول المجتمعات المحلية إليها. وصرح ناجي بن حسين، مدير مكتب البنك الدولي في باكستان، بأن «قطاع الطاقة في باكستان يعاني من تحديات متعددة لإنتاج طاقة زهيدة التكلفة وموثوقة ومستدامة». وأضاف أن موقع مشروع داسو سيكون له تأثير كبير على قطاع الطاقة في باكستان. كما ذكر البنك أن المشروع سيساهم في «تحويل قطاع الطاقة إلى قطاع صديق للبيئة وخفض تكلفة الكهرباء». ويجري تشييد السد في إقليم خيبر بختونخوا شمال غربي البلاد على الحدود مع أفغانستان، وبمجرد اكتماله، ستتراوح طاقته بين 4320 و5400 ميغاواط.

ارتفاع الإفلاس في اليابان

أظهر استطلاع لشركة تيكوكو داتا بنك للأبحاث أن حالات الإفلاس في اليابان ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ 12 عاماً في مايو/أيار الماضي. وتأتي هذه الإخفاقات مع اقتراب انتهاء الدعم الحكومي للشركات المتعثرة من بعد جائحة فيروس كورونا. ونقلت هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية «إن إتش كيه» عن «تيكوكو داتا بنك» أن 1016 شركة بدأت التصفية الشهر الماضي، وهذا يمثل زيادة بنسبة 46% على أساس سنوي. ويغطي الاستطلاع الشركات المفلسة بديون لا تقل عن 10 ملايين ين، أو أكثر من 63 ألف دولار. وهذه هي المرة الأولى منذ مايو/أيار 2012 التي يتجاوز فيها عدد حالات الإفلاس الآلاف. وقالت شركة الأبحاث إن نقص العمالة أدى أيضاً إلى إعلان بعض الشركات إفلاسها. وأضافت أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات في تقديم أجور أعلى وتأمين عدد كاف من العمال.

الإمارات تشتري نفطاً من العراق

لندن ـ **العربي الجديد**

تعزز الإمارات مشترياتها من نفط العراق بغية تكريره وإعادة بيعه في السوق العالمية، وسط خطط لشراء مزيد من النفط من الدول المجاورة الغنية بإمدادات الطاقة، فقد أتاح تحديث إحدى المصافي للدولة الخليجية معالجة تشكيلة أكثر تنوعاً من خامات النفط. واشترت شركة «أبوظبي الوطنية للبترول» (أدنوك) الشحنة الثانية من الخام العراقي في مايو/أيار الماضي، بعد تسلُّم شحنة أولى في إبريل/ نيسان، وفقاً لبيانات تتبع السفن بحسب تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء. وأظهرت البيانات أن السفينة «سبيروس» نقلت نحو مليون برميل من محطة البصرة العراقية (جنوب بغداد) إلى أبوظبي. وقال أشخاص مطلعون على الشحنات إن كلتا الشحنتين كانتا من خام البصرة الثقيل. كما نقلت السفينة نفسها النفط من المملكة العربية السعودية إلى الإمارات في وقت سابق من مايو/أيار، وفقاً لمعلومات تتبع السفن.

ويتيح تحديث شركة النفط الإماراتية لمصفاة «الرويس» بيع المزيد من الخامات عالية القيمة. وبعد إعادة تجهيز المصفاة لمعالجة أنواع النفط الأثقل والأرخص؛ تعزز «أدنوك» الآن صادراتها من البراميل الأخف من خامي «مربان» و«زاكوم العلوي»، وكلاهما يُباعان غالباً بسعر أعلى من الدرجات الإقليمية الأخرى.

وكان تحالف «أوبك+» الذي يضم الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وكبار المنتجين من خارجها، قد وافق خلال اجتماعه الأخير مطلع يونيو/حزيران الجاري على استثناء الإمارات من خفض الإنتاج، إذ جرى الاتفاق على زيادة إنتاجها إلى 3,519 ملايين برميل يومياً، بزيادة 300 ألف برميل يومياً. وأشار التحالف إلى أن الزيادة الإماراتية ستتم تدريجياً على مراحل ابتداء من يناير/كانون الثاني من العام المقبل 2025 حتى نهاية سبتمبر/ أيلول من العام نفسه. جاء هذا رغم اتفاق الأعضاء الـ22 في «أوبك+» على تمديد تخفيضات إنتاج النفط في 2025 بأكمله، بغرض دعم الأسعار في مواجهة العديد من عوامل عدم الاستقرار في السوق العالمية، مشيراً إلى أن مستوى الإنتاج تحدد عند 39,7 مليون برميل يومياً، من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2025. ومنذ نهاية عام 2022، اعتمد التحالف تخفيضات في الإمدادات في محاولة لتعزيز أسعار النفط المتراجعة.

3 صدمات لدولة الاحتلال

مصطفى عبد السلام

هناك ثلاثة تطورات مهمة جرت هذا الأسبوع مثلت صدمة قوية لإسرائيل، وتشي وغيرها بأن المقاطعة والحصار التجاري والاستثماري أصبحا يوجهان ضربات موجعة لدولة الاحتلال، وأن اللكمات المتتالية التي يتلقاها الاقتصاد الإسرائيلي من جهات خارجية، دول وشركات، أكبر من أن تُحتمل ويتم امتصاصها أو التقليل من شأنها، خاصة وأنها تأتي من مصادر كانت تظن إسرائيل حتى وقت قريب أنها حليف استثماري واقتصادي ومالي وتجاري موثوق به، وأن تلك الجهات تنظر لإسرائيل على أنها واحة الأمان للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، والأكثر جذباً للأموال والأقل من حيث المخاطر.

التطور الأول هو قرار شركة إنتل العالمية الكبرى أمس وقف ضخ استثمارات جديدة بقيمة 25 مليار دولار في إسرائيل كان من المخطط أن توجه لتمويل توسعة مصانع الشركة التي تصنف على أنها واحدة من أكبر شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة. هذه هي أكبر صدمة استثمارية تواجه حكومة نتنياهو، التي كانت تعتبر صفقة إنتل الأهم في تاريخ الدولة العبرية، وأنها وافقت على منحها 3,2 مليارات دولار لبناء مصنع رقائق بتكلفة 25 مليار دولار.

قرار الشركة يشكل صدمة، ليس فقط لحكومة نتنياهو، بل لمجتمع الأعمال العالمي، حيث إن إنتل تعتبر إسرائيل أحد مواقعها الرئيسية للصناعات التحويلية والبحث والتطوير في العالم، وتوظف نحو 12 ألف شخص في إسرائيل. كما أن إسرائيل هي ثالث دولة تملك فيها إنتل أكبر أصولها، بعد الولايات المتحدة وأيرلندا.

الصدمة الثانية جاءت من كولومبيا التي أوقفت صادرات الفحم إلى إسرائيل، حتى تتوقف الإبادة الجماعية ضد أهالي غزة، التطور يشكل صدمة أخرى لدولة الاحتلال؛ حيث إن كولومبيا خامس أكبر مصدر للفحم في العالم وأكبر مورد للفحم إلى إسرائيل. كما يشكّل الفحم خمس إنتاج الكهرباء في إسرائيل، ولذا للخطوة تأثيرات سلبية على محطات إنتاج الكهرباء واحتياجات السوق. التطور الثالث هو تصاعد وتيرة الحرب الاقتصادية والتجارية بين تركيا والاحتلال، والتي بلغت ذروتها أمس بتعهد وزير الخارجية يسرائيل كاتس بإنهاء العلاقات الاقتصادية مع تركيا بشكل مطلق ردا على قرار أردوغان فرض مقاطعة اقتصادية شاملة على تل أبيب، ووقف التجارة بشكل شبه كامل بسبب حرب الإبادة. يوماً بعد يوم، يضيق الخناق على دولة الاحتلال وتشتد حدة الرد العالمي على سلوك إسرائيل الإجرامي في حربها، وهو ما ستكون له تأثيرات خطيرة على المواطن وتكلفة المعيشة والقدرة التنافسية لسلع إسرائيل التي سجلت ارتفاعاً في الأسعار، وكذا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

طاقة

فخ الغاز الإسرائيلي: القاهرة لا تسمّي المذنب

وقعت مصر في «فخ الغاز الإسرائيلي»، واصبحت عالقة بين العجز الشديد الذي تعاني منه مع تراجع الإنتاج المحلي من الغاز، وعدم قدرتها على تدبير احتياجاتها العاجلة من الغاز المسال من الأسواق الدولية، والضغوط التي يمارسها الطرف الإسرائيلي بسبب التوقف المفاجئ عن ضخ الكميات المتفق عليها يومياً، في شبكات الغاز المصرية. وأزمة نقص الغاز الطبيعي أوقفت تشغيل محطات توليد كهرباء ومصانع أسمدة وبتروكيماويات ورفعت ساعات انقطاعات التيار في مصر إلى ثلاث ساعات يومياً، الأسبوع الماضي.

القاهرة ـ عادل صبري

رأى تقرير مطول أصدرته مجموعة «ميس» المتخصصة في دراسات الغاز والطاقة أخيراً أن مصر وقعت في «فخ الغاز الإسرائيلي» إذ أصبحت عالقة بين العجز الشديد الذي تعاني منه مع تراجع الإنتاج المحلي من الغاز، وعدم قدرتها على تدبير احتياجاتها العاجلة من الغاز المسال من الأسواق الدولية، والضغوط التي يمارسها الطرف الإسرائيلي بسبب التوقف المفاجئ عن ضخ الكميات المتفق عليها يومياً، في شبكات الغاز المصرية. وأزمة نقص الغاز الطبيعي أوقفت تشغيل محطات توليد كهرباء ومصانع أسمدة وبتروكيماويات ورفعت ساعات انقطاعات التيار في مصر إلى ثلاث ساعات يومياً، الأسبوع الماضي.

ويشير خبراء في قطاع الطاقة، إلى أن أزمة تدبير الغاز بلغت ذروتها الأيام الماضية، وستواصل قبضتها على قطاعات البترول والكهرباء والصناعة لفترة زمنية تمتد لأكثر من عامين على الأقل، مع تأخر الحكومة في مواجهة الأزمة وارتباكها في طرح الحلول القادرة على الحد من كوارثها الاقتصادية والاجتماعية. وذكر تقرير «ميس» الذي جاء بعنوان «انقطاع غاز تامار الإسرائيلي يتسبب في فوضى الغاز والطاقة في مصر» أن انقطاع إمدادات الغاز من حقل تيلد تامار الثاني حجماً في إسرائيل، لمدة عشرة أيام أخيراً، أدى إلى انخفاض الشحنات إلى أقل من نصف الكميات المتفق عليها يومياً، عند مستويات مليار قدم مكعبة. وأشار إلى أن «تعطل الإمدادات أعطى إشارة واضحة إلى مدى اعتماد مصر على واردات الغاز من جارتها إسرائيل، وكانت النتيجة إغلاق المصانع وانقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع». وأوضح التقرير أن الجانب الإسرائيلي أوقف حقل تامار ثاني أكبر حقل للغاز لديه، والذي تبلغ طاقته الإنتاجية 14 تريليون قدم مكعبة الذي تنافس مع حقل ليفياثان، الأعلى إنتاجية بما هو أكبر منتج في البلاد، عن العمل في الفترة ما بين 27 مايو/أيار الماضي إلى الخامس من يونيو/حزيران الجاري، لافتا إلى أنه في حين أن تدفقات الغاز إلى الأردن لم تتأثر، فإن مصر هي التي عانت خلال تلك الفترة من انقطاع الغاز لمدة عشرة أيام، بما دفع مصر إلى وقف إمدادات الغاز لمصانع الأسمدة والبتروكيماويات وفرضت انقطاعات إضافية للكهرباء على عملاء الطاقة المحليين. كما بيّن التقرير أن كمية الغاز المتدفقة من إسرائيل لمصر هبطت إلى الثلث بمعدل 319 مليون قدم مكعبة يومياً، من إنتاج «تامار» البالغ 1,025 مليار قدم مكعبة. وواكب تراجع الغاز من «تامار» توجيه شركة شيفرون الأميركية المشغلة لحقلي ليفياثان وتامار، جزءًا

> نقص الغاز تسبب في زيادة ساعات قطع الكهرباء وتوقف صناعات حيوية

من مخصصات الإنتاج لمصر إلى السوق الإسرائيلي، لمواجهة الاحتياجات المحلية، بما رفع من انكشاف إمدادات تامار المفقودة. وقال بيتر روبنسون مُعد التقرير إن «ميس» تدرك استناداً إلى مصادر داخل الحكومة الإسرائيلية وشركة تامار، أن انقطاع الإمدادات من الحقل كان مخططاً له، على الرغم من وجود خطط لتوسعة إمداد مصر من الغاز لترتفع من 1,1 مليار قدم مكعبة إلى 1,2 مليار يومياً، على المدى القريب، و1,6 مليار قدم مكعبة منتصف 2025. ذكر التقرير أن شركة «بلو أوشن إنرجي» المسؤولة عن تشغيل خط إمدادات الغاز من الجانب المصري، تلقت إشعاراً مسبقاً من «شيفرون» المشغل الأميركي لخط الغاز، حول نقص الإمدادات، قبل حدوث الانقطاع بنحو 14 يوماً وهو الذي دفع المسؤولين في وزارة البترول المصرية، إلى وقف الإمدادات بنسبة 30% عن المصانع كثيفة الاستهلاك للغاز لعدة أيام، تبعها غلق شامل استمر 24 ساعة، ثم عودة تدريجية للإمدادات لقطاع الصناعة، ثم محطات توليد الكهرباء والمنازل. يؤكد التقرير أنه رغم إبلاغ شركة الغاز الحكومية المصرية «إيجاس» في الرابع من يونيو/حزيران الجاري، المستهلكين الصناعيين الرئيسيين، بما في ذلك شركات الأسمدة والبتروكيماويات، بأنه سيتم خفض إمدادات الغاز لها بنسبة بين 20% و30% على الفور، فإن التخفيضات على أرض الواقع، كانت أكبر من هذا، مشيراً إلى إعلان العديد من الشركات عن وقف فوري لعمليات الإنتاج، متأثرة ليس فقط بانخفاض إمدادات الغاز بشكل كبير ولكن أيضا من التقلبات الواسعة في ضغط الشبكة. يعلق محمد فؤاد خبير اقتصاديات البترول على التقرير، بقوله إن خط غاز الشرق الذي يربط مصر بإسرائيل، أصبح يوفر 16% من احتياجات مصر من الغاز، منوها إلى أن تعطله أصبح يمثل مشكلة عميقة، والاعتماد عليه يفاقم أزمات المصريين. يؤكد فؤاد في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تراجع إنتاج الغاز محلياً أدى إلى زيادة الإمدادات من الجانب الإسرائيلي إلى الضعف، في ظل تزايد العجز اليومي من حاجة البلاد إلى الغاز إلى نحو مليار قدم مكعبة، مشيراً إلى أن تراجع الإمداد المتعاقد عليه مع الجانب الإسرائيلي والذي يجب ألا يقل عن 1,1 مليار قدم مكعبة يومياً يدفع البلاد إلى أزمة عميقة، خاصة في حالة تعرض الإنتاج المحلي لأي هزات أخرى من حقول ظهر وشمال الدلتا. ويرى خبير اقتصاديات الطاقة، أن أزمة الغاز ستستمر في مصر لمدة عامين على الأقل، ما يعني استمرار قطع التيار الكهربائي وفق جداول مخططة، ولا يمكن حسم الأزمة دون حلول مستدامة، تستهدف كثرة التوسع في الاستكشافات الجديدة، محذرا من مواجهة الأزمة عبر حلول وقتية.

يشير فؤاد عضو لجنة الطاقة السابق في البرلمان، إلى أن الحكومة لم تتعلم الدرس من تاريخ الأزمات التي شهدها قطاع البترول والكهرباء، حيث اعتادت البلاد المرور بفترات من الوفرة في الإنتاج تتبعها انكسارات وتراجع، دون أن تخطط على المدى البعيد، بما يضمن تدفق الكميات المطلوبة لتشغيل محطات الكهرباء والمصانع والمنازل دون المرور بأزمة عميقة تجبرها على وقف العمل بشركات أو الإظلام لساعات طويلة.

ويقول إن الحكومة كانت لديها معلومات مسبقة أن أزمة الغاز ستبدأ بحلول إبريل/نيسان الماضي، وعندما أخفقت في تدبير شحنات الغاز، وبدأت تبحث عنه حالياً في سوق الدفع الفوري، بما رفع قيمة المليون وحدة حرارية بمعدل يتراوح ما بين 1,1 دولار و1,7 دولار، بما يرفع سعر الوحدة المباعة بالآجل، منذ إبريل/نيسان بنسبة 6,8%، بما يقارب من ضعف قيمتها. ويحذر من تسبب الطلب المرتفع من جانب مصر في رفع سعر المليون وحدة حرارية إلى 13 دولاراً في المتوسط بالأسواق الدولية، خلال الأسابيع المقبلة، مع تنامي الطلب بكميات كبيرة، من دولة بحجم مصر، بما يحرم البلاد من نسب الخصم التي كان يمكن تدبيرها عند شراء 20 شحنة من الغاز المسال، تعادل تكلفة 35 شحنة بأسعار إبريل/ نيسان. ويشير خبراء إلى أن الأزمة الاقتصادية دفعت الحكومة إلى تأخير مستحقات شركات الغاز والموردين الأجانب، مؤكدين لـ«العربي الجديد» أن وزارة البترول تتفاوض حالياً على دفع مستحقات الشركات العاملة في مصر بالجنيه، بما أدى إلى توقف العديد منها عن العمل. وطلبت بعض الشركات وفقا للمصادر أن تلتزم الحكومة بدفع 75% من مستحقاتها بالدولار، و25% بالجنيه، حيث تعتمد على شراء مستلزمات التشغيل والإنتاج من الأسواق الدولية.

ويُحمّل الخبراء الحكومة المصرية مسؤولية أزمة الغاز، لعدم وجود شفافية مع المواطنين والمصنعين في مواجهة تراجع الإنتاج المحلي والإمدادات الدولية، بما يوقعها رهينة الإمدادات الإسرائيلية. ووفق تقرير «ميس» فإن شركة ميدانيكس الكندية، المالكة لأكبر منشأة لنوعها في البلاد وهي مصنع الميثان في دمياط على ساحل البحر المتوسط شمال مصر بطاقة إنتاجية 1,26 مليون طن سنويًا «توقف مصنعها عن العمل مؤقتًا في الرابع من الشهر الجاري، بسبب انخفاض إمدادات الغاز وزيادة الطلب الموسمي على توليد الطاقة، مما أدى إلى لتقليص الغاز للمنشآت الصناعية، بينما لم تتضمن أي من البيانات الصادرة عن ميدانيكس والشركات المتضررة من انقطاعات الغاز أو المسؤولين المصريين أي ذكر لإسرائيل، حتى بالإشارة غير المباشرة إلى «خفض الواردات» ولم يقدم أي منهم إعلانات أو بيانات أي تلميح لإسرائيل أو معرفتهم المسبقة بالنقص الوشيك.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال تدشين منصة حقل ليفياثان للغاز. 31 يناير 2019 (فرانس برس)

استثناء الصعيد من قطع الكهرباء

تقدم اعضاء في مجلس النواب المصري (البرلمان) بطلبات إلى الحكومة لاستثناء محافظات الصعيد (جنوب) من خطة قطع الكهرباء التي يطلق عليها «تخفيف الاحمال» بسبب ارتفاع درجات الحرارة في هذه المحافظات. وقالت عضو مجلس النواب زينب السلاموي لـ«سي ان ان»، إنها تقدمت بطلب احاطة للبرلمان للمطالبة باستثناء جنوب الصعيد من خطة تخفيف الاحمال بسبب «معاناة المواطنين بمحافظات الاقصر واسوان وقنا من ارتفاع درجات الحرارة لمستويات غير مسبوقة، مما يؤثر على صحة المواطنين ويتسبب في خسائر مالية».

بروفايل

تفاقم الغموض بشأن مصير رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، مع صعود أحزاب اليمين المتطرف عبر الانتخابات الأوروبية التي جرت قبل أيام، ما يدفعها إلى «بعض الخيارات المحفوفة بالمخاطر» للحصول على ولاية ثانية

(Getty)

أورسولا فون ديرلاين

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تنتظر الألمانية أورسولا فون ديرلاين، موافقة قادة الاتحاد الأوروبي خلال الأسابيع المقبلة، على ترشيحها لولاية ثانية في منصب المفوضية الأوروبية، وسط غموض حول بقائها على رأس المفوضية بعدما أربكت نتائج الانتخابات الأوروبية حسابات الكثيرين، بينما كانت المرأة التي تعد تلميذة للمستشارة الألمانية السابقة أنغيلا ميركل تمسك بملفات اقتصادية بالغة الأهمية في أوقات حساسة للقارة العجوز. ومع صعود أحزاب اليمين المتطرف وإضعاف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الانتخابات الأوروبية، تفاقم الغموض بشأن مصير فون ديرلاين، التي بدأت مساعيها للتوصل إلى اتفاق سياسي يبقيها على رأس الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي خلال السنوات الـ5 المقبلة. ومن المتوقع أن تطرح فون ديرلاين، مسألة منحها ولاية جديدة، على زعماء ألمانيا وفرنسا وإيطاليا خلال قمة مجموعة السبع التي تبدأ في إيطاليا، يوم الخميس المقبل، بحسب مجلة «بوليتيكو» الأميركية. كما من المقرر أن يجتمع قادة الاتحاد الأوروبي، الاثنين المقبل، في بروكسل، تليها قمة أخرى نهاية يونيو/حزيران الجاري للتوصل إلى اتفاقات بشأن المناصب العليا في المؤسسات الأوروبية والتي تشمل رئاستي البرلمان والمجلس الأوروبي. وكي تعود رئيسة للمفوضية الأوروبية لولاية ثانية، يفترض حصولها على مباركة رؤساء الدول والحكومات السبع والعشرين، غير أن المستشار الألماني أولاف شولتز، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني ما زالوا لم يعبروا عن موقف صريح داعم لها، حيث يرى مراقبون أنهم يتطلعون إلى الحصول على مناصب مؤثرة في الجهاز التنفيذي الأوروبي. وحتى في حال حصولها على المباركة من رؤساء دول وحكومات الاتحاد، فإنها في حاجة إلى دعم 361 عضواً من أصل 720 في البرلمان الجديد.

ومن أجل منحها ولاية ثانية، فتحت ديرلاين، إحدى تلاميذ المستشارة الألمانية السابقة أنغيلا ميركل والتي شغلت منصب وزيرة في جميع حكوماتها الأربع، الباب أمام التحالف مع كتلة «المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين» التي تنتمي إليها رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني، التي تعد شريكة يمكن معها التوصل إلى حلول وسط ومؤيدة لأوروبا ولأوكرانيا، خلافاً لأعضاء كتلة «الهوية والديموقراطية» الذين وصفتهم بأنهم «دمى بأيدي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين». وحصل ائتلاف الاشتراكيين الديمقراطيين والليبراليين والمحافظين الذين اختاروا فون ديرلاين في عام 2019 على غالبية تزيد عن 400 مقعد من أصل 720 في البرلمان الجديد، الذي شهد صعود اليمين المتطرف، مما يجعلها، وفق مجلة «بوليتيكو» في وضع قوي للاحتفاظ بمنصبها. وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، الأحد الماضي، أنها ستطلب أولاً الدعم من الاشتراكيين والليبراليين، الذين دعموها في فترة ولايتها الأولى، بحسب المجلة الأميركية، التي رجحت أن تحتاج إلى «دعم أكبر». وقد تتجه فون ديرلاين، إلى «بعض الخيارات المحفوفة بالمخاطر»، حيث من الممكن أن تسعى للحصول على دعم من حزب «الخضر»، لكن من المرجح أن يؤدي ذلك إلى «تنفير» بعض محافظي حزب الشعب الأوروبي الذين يعترضون على التدابير المناخية. وفي حال اختارت فون ديرلاين الاستمرار في «مغازلة» تحالف المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين اليميني المتطرف والذي تقوده ميلوني، فإنها في المقابل «تخاطر بإبعاد الاشتراكيين والليبراليين».

ولا تبدو مهمة ديرلاين في تجنب الانشقاقات سهلة. كما أن الحفاظ على السياسات السابقة في ظل الوضع الجديد للبرلمان الأوروبي سيكون محل اختبار. وتعتبر المفوضية وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي والمؤسسة الوحيدة التي يمكنها اقتراح قوانين التكتل، بتطبيق القوانين، وتمثله في المفاوضات التجارية نيابة عن الدول الأعضاء التي تشكل سوقاً مشتركة. كما أنها الهيئة الناظمة لمكافحة الاحتكار في الاتحاد، ولديها سلطة التحقيق في الانتهاكات، وفرض غرامات باهظة. ويعمل حوالي 32 ألف شخص في المفوضية التي يقودها رئيس أو رئيسة، وعادة ما يكون عدد المفوضين مساوياً لعدد الدول الأعضاء، وينتمي كل منهم إلى إحداها.

أخبار

السنغال ينضم لمنتجي النفط

بدأ إنتاج النفط في أول منصة بحرية في السنغال، حسبما أعلنت شركة «وودساید إنرجي» الأسترالية المشغلة، أمس الثلاثاء، لينضم هذا البلد إلى نادي الدول المنتجة للنفط الخام. وقال الرئيس التنفيذي للشركة ميغ أونيل وفق ما نقلت وكالة فرانس برس: «هذا يوم تاريخي للسنغال ولوودساید»، معتبراً استخراج النفط من حقل سانغومار «محطة مهمة». وتقع المنصة العائمة على بعد نحو 100 كيلومتر قبالة الشاطئ وتبلغ طاقتها التخزينية 1,3 مليون برميل، وفق وودساید. ويهدف المشروع إلى إنتاج 100 ألف برميل من النفط يوميا. ويحتوي الحقل أيضا على غاز طبيعي. وتبلغ حصة وودساید في مشروع المياه العميقة 82%، فيما تمتلك شركة بيتروسن السنغالية النسبة المتبقية. ولدى السنغال أيضا مشروع للغاز الطبيعي المسال على حدودها مع موريتانيا، قد يبدأ الإنتاج في الربع الثالث. وتسهم شركة الطاقة البريطانية العملاقة بريتيش بتروليوم «بي بي» في المشروع. وفيما من غير المتوقع أن يكون إنتاج السنغال من الوقود الأحفوري كبيرا على غرار كبار المنتجين مثل نيجيريا، يؤمل أن يحقق قطاع النفط والغاز إيرادات بمليارات الدولارات ويسهم في تسريع تحوّل اقتصاد هذا البلد.

زيلينسكي ينتظر مليارات

توقع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي حصول كييف على اتفاقيات بمليارات اليورو في مؤتمر تعافي أوكرانيا الذي تستضيفه برلين وبدأ أعماله أمس الثلاثاء، لمدة يومين. وقال زيلينسكي وفق ما نقلت وكالة رويترز: «سنخرج من هذا المؤتمر باتفاقيات بمليارات اليوروات تدعم قدراتنا الدفاعية في ما يتعلق بإنتاج المعدات العسكرية والأسلحة في أوكرانيا، وللطاقة أيضا من أجل إصلاح وبناء منظومة طاقة جديدة أكثر حداثة». وأضاف أنه يتوقع توجيه بعض التمويل لاحتياجات التعليم وإعادة بناء المنازل وتوفير المعدات الطبية.

«المركزي» الصيني يضخ نقودا في البنوك

أجرى بنك الشعب الصيني (المركزي)، أمس، عمليات إعادة شراء عكسية لأجل سبعة أيام، بقيمة مليارين يوان (حوالي 281,16 مليون دولار)، وبسعر فائدة 1,8%. وتهدف هذه الخطوة إلى الحفاظ على سيولة معقولة

ووافرة في النظام المصرفي، وفقاً لما قال البنك في بيان له. وعمليات إعادة الشراء العكسية، هي آلية يشتري فيها البنك المركزي أوراقاً مالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل، وفق وكالة شينخوا.

صفقات بناء للشركات الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن الجمعية الكورية للمقاولين الدوليين، أن الطلبيات الإجمالية لشركات البناء الكورية الجنوبية من الشرق الأوسط بلغت ما يقرب من 10 مليارات دولار حتى الآن هذا العام، مسجلة نمواً كبيراً مقارنة بعام 2023. ووفقا للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب، أمس، بلغت قيمة طلبيات مشاريع البناء المحلية من الشرق الأوسط 9,98 مليارات دولار خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار من هذا العام، مسجلة قفزة تزيد عن ستة أضعاف بالمقارنة مع 1,5 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وظائف

ركود عقاري حاد يضرب سوق العمل في اليمن

تسبب ركود حاد في قطاع العقارات باليمن منذ بداية العام الجاري، في تفاقم أزمة البطالة، فضلا عن تراجع كبير في مجالات مرتبطة بالتشييد مثل بيع مواد البناء

عدن ـ **محمد راجح**

يسيطر الركود الحاد على القطاع العقاري في اليمن، ما وجه ضربة لسوق العمل الذي كان يعول على هذا القطاع لتشغيل عشرات الآف العمال، وسط تدهور الكثير من الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية بفعل الحرب التي نالت من أركان الاقتصاد منذ عام 2015.

وشهدت السنوات الماضية انتعاشاً للقطاع العقاري في مختلف مناطق اليمن، لاسيما في المحافظات والمناطق التي لم تمتد الحرب إليها، بدعم من توجيه الكثير من المغتربين أعمالهم ومشاريعهم. بدوره، قال المختص القانوني في سوق العمل، علي الدبعي، لـ«العربي الجديد»، إن معظم الوظائف المتوفرة في اليمن أجورها منخفضة، وظروف العمل فيها سيئة، وقدر الأمان الوظيفي فيها ضئيل أو معدوم، في حين كانت الاستثمارات العقارية التي ظهرت جلياً خلال السنوات الماضية أحد الخيارات القليلة التي وفرت أعمالا بدون أي اشتراطات، حيث كانت متاحة للجميع بالرغم من مشقتها وأجورها غير المناسبة. وبحسب تقديرات مصرفية، بلغت التحويلات المالية في عام 2021، حوالي 4 مليارات دولار، لكن الرقم الحقيقي قد يصل إلى ضعف هذا المبلغ، وفق محللين، إذ ساهمت هذه التحويلات بدور كبير في تغطية فاتورة الواردات إلى جانب استفادة كثير من الأسر منها في ظل ما تشهده البلاد من أزمة إنسانية واسعة، فضلا عن مساهمتها في توليد فرص عمل من خلال الاستثمارات التي تم توجهت لقطاع العقارات. ويأتي الركود الذي يشبط على مشروعات البناء الجديدة في وقت يشكو مواطنون من استمرار أزمة الحصول على المساكن في معظم مدن ومناطق اليمن خصوصاً المدن الكبيرة مثل صنعاء وعدن، وإنما هناك تضييق على الاستثمارات في ظل توسع مشاكل الأراضي، سواء ما يتعلق بانتشار أعمال البسط عليها من قبل متنفذين كما هو حاصل في عدن العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً أو بسبب المشاكل المتعلقة بالقوانين العقارية التي استحدثتها الحوثيين في صنعاء.

إذ لاتزال الإيجارات مرتفعة وتشهد زيادة من عام إلى آخر في ظل أوضاع معيشية وإنسانية صعبة يعاني منها غالبية السكان. وقال الخبير في المجال العقاري مؤيد هاشم، لـ«العربي الجديد»، إن الركود الحاصل لا يتوقف عند حدود الوضع الأمني الذي يمر به اليمن بفعل الصراع،

معرض لشركات البناء والتشييد في صنعاء، 20 فبراير 2023 (محمد حمود/ Getty)

المغرب

شركات ناشئة تحقق أحلامها عبر التكنولوجيا

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم ينتظر الشاب المغربي علي بلكبير الحصول على شهادته الدراسية، كي يطلق مشروعه الخاص. فقد بادر إلى تأسيس شركة ناشئة، تقوم على فكرة إنشاء منصة رقمية لبيع الدراجات النارية وشرائها، وهي مبادرة غير مسبوقة في المغرب.

حضر بلكبير إلى ملتقى «جيتكس أفريقيا» لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مدينة مراكش من أجل البحث عن مستثمرين لمشاركته في مشروعه، الذي أودع به الصعوبات التي يجدها الأفراد في شراء دراجة نارية أو بيعها في المملكة، إذ شجعه راجون معروفون لديهم متابعون في المغرب على هذه الفكرة.

راهن بلكبير الذي ما زال يتابع دراسته في المعهد الوطني للتجارة والتدبير، مثل الكثير من أصحاب الشركات الناشئة التي حضرت في ملتقى «جيتكس أفريقيا» الذي عُقد في الفترة من 29 و31 مايو/ أيار الماضي، على التواصل مع مستثمرين لمواكبة مشروعه بجانب مساعيه للحصول على تدريب في جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، التي لديها صندوق استثماري يحمل اسم « UM6P Ventures» يتيح للشركات الناشئة في بعض الأحيان الاستفادة من التمويل والعمل مع خبراء دوليين في الخارج.

ويشهد المغرب زخماً في الشركات الناشئة التي تستفيد من المنصات الرقمية للوصول إلى زبائنها أو تطوير أعمالها في العديد من المجالات ليس فقط في التسويق وإنما التقنيات المالية أو الاستشارة القانونية والدروس الخصوصية وحتى الحلول الزراعية. ولدى المملكة العديد من المؤسسات الحاضنة للشركات الناشئة، في مقدمها «تكنوبارك» الذي يواكب حوالي خمسمائة شركة ناشئة وشركة صغيرة جداً، حيث تحرص تلك الحاضنة على توفير الوسائل التي توفر أسباب التطور لتلك الشركات. وقد غطت وزارة الانتقال الرقمي مصاريف 200 شركة ناشئة محلية، حضرت بمعية شركات ناشئة من دول عربية وأفريقية وأوروبية في ملتقى «جيتكس أفريقيا»، الذي شهد مشاركة 1500 عارض من 130 دولة. ويتطلع المغرب إلى جذب مستثمرين أكثر للشركات الناشئة. فقد أشارت منصة «The Big Deal» التي تهتم ببيانات الشركات الناشئة في تقرير لها أخيراً إلى أن الشركات الناشئة استقطبت 2,9 مليار دولار من التمويل العام الماضي، غير أن المغرب لم يستفد سوى من 0,5% من تلك التمويلات، أي في حدود 17 مليون دولار.

ويبحث شباب حاصل على مؤهل دراسي متوسط أو عالٍ على فرصة لإنجاز استثمارات عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة، خاصة في ظل الصعوبات التي يجدونها للحصول على فرص عمل، إذ وصل معدل البطالة بين أصحاب الشهادات إلى 20,3% في الربع الأول من العام الجاري، متجاوزاً المعدل العام الذي بلغ 13,7%، بحسب المندوبية السامية للتخطيط الحكومية.

ولا يخفي سليم ميراسي، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي للشركة الناشئة «Jobop» المتخصصة في الوساطة في سوق العمل، تطلعه إلى توسيع نشاط شركته إلى خارج المغرب، حيث شرع في البحث عن فرص في دول عربية. تقوم فكرة منصة «Alkora» التي تقوم كما يوضح الشريك المؤسس، سفيان بنعيم، الحاصل على شهادة عليا في تطوير البرمجيات، على توفير بيانات حول مباريات كرة القدم التي جرت والتي ستُلعب.

أن فكرة تأسيس الشركة التي يوجد مقرها في مدينة مراكش، ولدت بعدما لاحظ مع شريكه عادل الزغاوي، الصعوبات التي قد تجدها بعض الشركات في توفير يد عاملة لفترة معينة أو من أجل إنجاز بعض المهام المحددة، مشيراً إلى الشركة التي تأسست في مستهل 2021 تتوفر اليوم على 7 شركات عميلة تلبي احتياجاتها من اليد العاملة التي تكون ذات مؤهلات متوسطة.

ويقول إن تأسيس الشركة جاء بعد الحصول على منحة بقيمة 100 ألف دولار، إثر المشاركة في مسابقة للشركات الناشئة، مشيراً إلى أنه تمكن بعدها من جمع مليون دولار بقيادة صندوق معني بالابتكار. ولفت إلى أنه شركته تسعى إلى توسيع نطاق عملها لدخول أسواق عربية وأفريقية، وتستهدف حالياً مصر وتونس. وحتى ما تعرف بالساحرة المستديرة (كرة القدم) أضحت مصدر إلهام لأفكار ابتكارية وتكتسي بعداً اقتصادياً في المغرب، منها منصة «Alkora» التي تقوم كما يوضح الشريك المؤسس، سفيان بنعيم، الحاصل على شهادة عليا في تطوير البرمجيات، على توفير بيانات حول مباريات كرة القدم التي جرت والتي ستُلعب.

مال وسياسة

تواجه حكومة رئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي في ولايته الثالثة، 4 تحديات اقتصادية، وهي البطالة المرتفعة وكيفية خلق وظائف جديدة، وارتفاع العجز في الميزانية، وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية

4 تحديات تواجه حكومة مودي

البطالة وعجز الموازنة وجذب الاستثمارات والغموض

لندن ـ **العربي الجديد**

يواجه رئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي، تحديات اقتصادية عدة في ولايته الثالثة التي فشل فيها حزبه بهاراتيا جاناتا في الحصول على الأغلبية البرلمانية، مما اضطره إلى تشكيل حكومة ائتلافية.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الهند خلال السنوات السابقة، يرى خبراء أن هذه الدورة من زعامته ستواجه عقبات رئيسية، بسبب ضعف نفوذه السياسي، حيث كان في الدورتين السابقتين من حكمه يتمتع بأغلبية برلمانية مريحة سمحت له بتمرير الإصلاحات القانونية بسهولة داخل البرلمان خلافاً للدورة الحالية التي سيضطر فيها للنزول إلى رغبة الأحزاب المتحالف معها.

ويرى محللون أن مودي في دورته الجديدة يواجه أربع تحديات اقتصادية رئيسية، أهمها خلق وظائف وفرص عمل جديدة، ومعالجة أزمة البطالة بالبلاد، وكيفية الحفاظ على عجز الميزانية في حدود المستهدف 5,1% وسط الحاجة إلى دعم مئات الملايين من الفقراء في الأرياف والمدن الكبيرة، والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد في ظل الشكوك التي تثار بشأن احتمال شلل القرار السياسي والاستثماري، وضعف النفوذ السياسي وتداعياته السالبة على المناخ الاستثماري والأنشطة المختلفة. على صعيد أزمة البطالة في الهند لا تزال البلاد متخلفة صناعياً مقارنة بدول جنوب شرقي آسيا التي تمكنت من الانتعاش الصناعي وجذب المستثمرين الغربيين وتوظيف التقنيات الحديثة. ويقول الزميل بمعهد بيترسون للدراسات الاقتصادية بواشنطن، أرفند سيبرامينيان، في دراسة حديثة» نمو الوظائف كان ضعيفاً في الهند على الرغم من النمو الاقتصادي السريع»، ويرى أن خلق الوظائف الجديدة سيشكل التحدي الأكبر لحكومة مودي الائتلافية».

ووفق سيبرامينيان فإن لدى مودي أدوات محدودة لحل معضلة البطالة، حيث تعاني الهند فجوة عميقة في توزيع الثروة، ويوجد فيها عشرات المليارديرات في قائمة فوربس، بينما يرزح مئات الملايين تحت الفقر المدقع في الأرياف والمدن وتعيش ملايين الأسر على الكفاف ولا يستطيعون أيضاً إرسال أبنائهم إلى المدارس. ويوجد في الهند حالياً نحو مليار نسمة في سن العمل، ولكن هناك 430 مليون وظيفة فقط في البلاد وفق الأرقام الرسمية الهندية، كما أن العديد ممن يشغلون الوظائف، يعملون في أعمال هامشية ووظائف يومية وبأجور متدنية. ووفق بيانات صندوق النقد الدولي، بلغ حجم الاقتصاد الهندي في العام الماضي 3,57 تريليونات دولار ونما بنسبة 7,8%، كما بلغ دخل الفرد من الناتج المحلي في الهند 2,73 ألف دولار. ويبلغ عدد سكان الهند 1,441 مليار نسمة.

أعلى ربحية للبنوك

بلغت أرباح البنوك الهندية خلال العام المالي الماضي 35,9 مليار دولار لأول مرة في تاريخها، وفق بيانات «ذا بانكر». ويأمل رئيس الوزراء مودي أن تساهم ربحية البنوك وأداؤها الجيد في تمويل الأفراد والمزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة رئاسته. ولكن يرى محللون أن ذلك سيعتمد إلى حد كبير على الاستقرار السياسي بالبلاد، حيث هناك قلق من حكومة الائتلاف التي يقودها مودي، كذلك هناك مخاوف على استقرار سعر الروبية الهندية.

تراجع عدد نواب حزب مودي (يوسف بزالجيب/ فرانس برس)

التفاوت الطبقي في الهند يهدد التماسك الاجتماعي وربما يفاقم من الشعبوية

ثم إلى حين تتمكن حكومة مودي الجديدة من إقناع المستثمرين الغربيين بوضع أموال جديدة في الهند، ستظل أزمة البطالة تطارد حكومة مودي.

ويوجد تفاوت طبقي كبير في الهند، إذ بينما تسكنها أكثر الطبقات فقراً في العالم، تستضيف في الوقت ذاته ثالث أكبر عدد من المليارديرات في العالم، وخلافاً لما يحدث في الدول الرأسمالية الغربية في أوروبا وأميركا، تنمو ثروة الأغنياء بسرعة مدهشة مستفيدة من النمو القوي من القاعدة العريضة من المستهلكين، ونمو السوق المالي، وعدد المستثمرين في الأسهم. وهذه العوامل من العناصر الرئيسية في نمو الثروات في العالم. وبحسب دراسة سابقة لمصرف «كريدي سويس» السويسري، تضاعفت ثروة الأغنياء في الهند أربع مرات خلال العقدين الأخيرين بين عامي 2000 و2019 إلى 12,6 تريليون دولار. وهذا الرقم يعادل تقريباً ثلاث مرات حجم الاقتصاد الهندي المقدر وقتها بنحو 3,202 تريليونات دولار، وينوي رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي توسيع حجم الاقتصاد الهندي إلى 5 تريليونات دولار. أما التحدي الثاني الذي يواجهه مودي، فهو القدرة على إقناع المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الهند تحت ظل حكومة ائتلافية. ويلاحظ أن هذه الشكوك تبدت بوضوح بعد أن أظهرت تقارير أولية في الرابع من يونيو/ حزيران الجاري، أن حزب بهاراتيا جاناتا، لن يحصل على أغلبية برلمانية، إذ تراجعت البورصة الهندية بنسبة كبيرة بلغت 6%، إذ خسرت 386 مليار دولار من قيمتها السوقية البالغة 4,3 تريليونات دولار. وكانت البورصة الهندية قد تفوقت على بورصة هونغ كونغ لأول مرة في 22 يناير/ كانون الماضي، وفق تقرير في مجلة «ذا بانكر». ويتجاوز حجم السوق الهندي حالياً 5 تريليونات دولار، وفق بيانات صحيفة «مورنينغ ستار» الأميركية. ولكن يرى تحليل الصحيفة، أن تراجع البورصة لن يستمر طويلاً، خاصة بعد إدراج الهند في مؤشر «جي بي مورغان» لسندات الأسواق الناشئة، وكذلك في مؤشر «بلومبيرغ» للسندات. ويتوقع محللون أن يجذب هذا الإدراج استثمارات إلى السوق الهندية قد تصل إلى 40 مليار دولار.

وتعوّل الهند على الولايات المتحدة في الحصول على الدعم المالي والتقني، كما تعول عليها الولايات المتحدة في حربها التجارية ضد الصين. وتأمل الهند في أن تقود الحرب التجارية المتصاعدة بين واشنطن وبكين إلى انتقال شركات التقنية الأميركية والغربية من الصين إلى الهند، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن. ويرى الخبير سيبرامينيان، أن النمو الاقتصادي السريع في الهند فشل في خلق فرص عمل جديدة بسبب فشل الهند في تحقيق ازدهار صناعي مثلما حدث في دول جنوب شرقي آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية والصين وحتى اندونيسيا وفيتنام، ومن

عين أوروبا على الغاز الروسي رغم العقوبات

هل تعود أوروبا لشراء الغاز الروسي عبر أذربيجان وقف تقرير بلومبيرغ أمس.. ولكلّ من موسكو وبروكسل مصلحة في عودة تدفق الغاز الروسي للقارة

موسكو ـ **العربي الجديد**

يجري مسؤولون أوروبيون محادثات للحفاظ على تدفق الغاز الروسي عبر خط أنابيب رئيسي بين روسيا وأوكرانيا، في الوقت الذي يتسابقون فيه لمنع حرب موسكو من الإضرار بشكل أكبر بإمدادات الطاقة في القارة، وذلك وفق تقرير أمس الثلاثاء بوكالة بلومبيرغ. ومع تلك المفاوضات ثار سؤال مهم هو: هل تعود أوروبا لشراء الغاز الروسي الرخيص وسط الكلف الباهظة التي تكبدتها في العام 2021؟

ووفق مصادر، حاولت أوروبا إبعاد نفسها عن الغاز الروسي منذ اندلاع حرب أوكرانيا، لكن العديد من دول أوروبا الشرقية تواصل الحصول عليه عبر خط أنابيب يمر بأوكرانيا. وتنتهي الاتفاقية التي تغطي ترتيبات العبور هذه في نهاية هذا العام. ومع احتدام الحرب في أوكرانيا، يتوقع معظم مراقبي السوق أن يتوقف تواصل الروسي أخيراً عن التدفق إلى أوروبا. لكن مسؤولي الحكومات والشركات الأوروبية يتحدثون مع نظرائهم في أوكرانيا حول كيفية الحفاظ على تدفق الغاز في العام المقبل، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر رفضوا الكشف عن هويتهم لأن المحادثات خاصة، وفق تقرير بلومبيرغ. أحد الخيارات التي تمت مناقشتها هو أن تقوم الشركات الأوروبية بشراء وضخ الغاز من أذربيجان إلى خطوط الأنابيب الروسية المتجهة إلى أوروبا، وفقاً لبعض الأشخاص. ومن شأن مثل هذا الترتيب أن يسمح لأوروبا بتجنب الإحراج الناتج من شراء الغاز الروسي في وقت تحاول فيه تقليص إيرادات موسكو من صادرات الطاقة. وانخفضت أسعار الغاز القياسية الأوروبية بما يصل إلى 2,2% أمس الثلاثاء بعد أن كشفت وكالة بلومبيرغ عن المحادثات الجارية. وتكتسب هذه الفكرة زخماً بعد أن أصبح من الواضح أن أوكرانيا ستؤيدها، وبلغت إيرادات عبور الغاز الروسي حوالي مليار دولار في عام 2021، مما وفر تمويلاً كبيراً للاقتصاد الأوكراني الذي مزقته الحرب. كما أن هناك أيضاً مخاوف من أن تصبح خطوط الأنابيب المهجورة أهدافاً عسكرية، أو أن تصبح في حالة سيئة مما يجعل إصلاحها مكلفاً. وقال أوليكسي تشيرنيشوف، الرئيس التنفيذي لشركة نافتوغاز التي تديرها الدولة في أوكرانيا، لوكالة بلومبيرغ نيوز: «هناك عاملان يجب أن نتذكرهما دائماً»، أحدهما هو أن أوكرانيا لديها بنية تحتية مذهلة لنقل وتخزين الغاز، والتي ينبغي استخدامها، كما أن أوكرانيا مستعدة لاستخدام هذه البنية التحتية لأنها تجلب الكثير من المزايا». ولم تستجب شركة الطاقة الأذربيجانية التي تديرها الدولة، سوكار، لطلبات التعليق لوكالة بلومبيرغ، كما لم تتمكن وزارة الطاقة في باكو، التي أمل كسب الانتخابات البرلمانية المقبلة في الرابع من يوليو/تموز، إذ يستخدم سوناك وحزب المحافظين عادة « بطاقة الضرائب» ورفضت كذلك غازبروم الروسية التعليق. ووفق التقرير، من الناحية النظرية، فإن خطة استخدام الغاز الأذربيجاني يمكن أن تفيد روسيا إذا تم وضعها في مقايضة تسمح لموسكو بإرسال غازها إلى أماكن أخرى. وتكافح روسيا للعثور على ما يكفي من العملاء الجدد للوقود، حيث تم إنشاء بنيتها التحتية لتزويد أوروبا التي حرمت منها بسبب العقوبات، وتقود الصين صفقة صعبة للحصول على الغاز الروسي عبر الأنابيب وربما تأخذ فترة بناء خطوط الأنابيب الجديدة سنوات عديدة حتى في حال توفرت التقنيات المطلوبة. وتقول بلومبيرغ، إن فكرة المقايضات ليست غريبة على أسواق النفط والغاز، ويتم استخدامها عندما لا يكون من الممكن توصيل الوقود فعلياً من موقع إلى آخر. ووفق تقرير «بلومبيرغ» قد تكون المبادلة حلاً مؤقتاً لأن أذربيجان ليس لديها حالياً إنتاج فائض من الغاز وتستخدم بالفعل نظام خطوط الأنابيب الخاص بها إلى أوروبا بكامل طاقتها. وتسعى الدولة المطلة على بحر قزوين إلى زيادة صادراتها إلى أوروبا، لكن تحقيق دفعة كبيرة يتطلب تحديث البنية التحتية وإبرام عقود جديدة طويلة الأجل. بينما كانت روسيا تصدر لأوروبا كميات من الغاز الطبيعي تقدر بـ155 مليار متر مكعب سنوياً قبل فرض العقوبات الغربية، لا تتجاوز صادراتها السنوية للسوق الصينية 10,8 مليارات متر مكعب فقط.

أوكرانيا تجني نحو مليار دولار من رسوم مرور الغاز الروسي

أنابيب جديدة لدعم شبكة الغاز الأوروبية، سبتمبر 2022 (فرانس برس)

سوناك يغازل الناخبين بخفض الضرائب

لندن ـ **العربي الجديد**

وضع رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، التخفيضات الضريبية في قلب الحملة الانتخابية لحزب المحافظين على أمل كسب الانتخابات البرلمانية المقبلة في الرابع من يوليو/تموز، إذ يستخدم سوناك وحزب المحافظين عادة « بطاقة الضرائب» ورفضت كذلك غازبرومو الروسية التعليق. ووفق التقرير، من الناحية النظرية، فإن خطة استخدام الغاز الأذربيجاني يمكن أن تفيد روسيا إذا تم وضعها في مقايضة تسمح لموسكو بإرسال غازها إلى أماكن أخرى. وتكافح روسيا للعثور على ما يكفي من العملاء الجدد للوقود، حيث تم إنشاء بنيتها التحتية لتزويد أوروبا التي حرمت منها بسبب العقوبات، وتقود الصين صفقة صعبة للحصول على الغاز الروسي عبر الأنابيب وربما تأخذ فترة بناء خطوط الأنابيب الجديدة سنوات عديدة حتى في حال توفرت التقنيات المطلوبة. وتقول بلومبيرغ، إن فكرة المقايضات ليست غريبة على أسواق النفط والغاز، ويتم استخدامها عندما لا يكون من الممكن توصيل الوقود فعلياً من موقع إلى آخر. ووفق تقرير «بلومبيرغ» قد تكون المبادلة حلاً مؤقتاً لأن أذربيجان ليس لديها حالياً إنتاج فائض من الغاز وتستخدم بالفعل نظام خطوط الأنابيب الخاص بها إلى أوروبا بكامل طاقتها. وتسعى الدولة المطلة على بحر قزوين إلى زيادة صادراتها إلى أوروبا، لكن تحقيق دفعة كبيرة يتطلب تحديث البنية التحتية وإبرام عقود جديدة طويلة الأجل. بينما كانت روسيا تصدر لأوروبا كميات من الغاز الطبيعي تقدر بـ155 مليار متر مكعب سنوياً قبل فرض العقوبات الغربية، لا تتجاوز صادراتها السنوية للسوق الصينية 10,8 مليارات متر مكعب فقط.

وضع رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، التخفيضات الضريبية في قلب الحملة الانتخابية لحزب المحافظين على أمل كسب الانتخابات البرلمانية المقبلة في الرابع من يوليو/تموز، إذ يستخدم سوناك وحزب المحافظين عادة « بطاقة الضرائب» ورفضت كذلك غازبرومو الروسية التعليق. ووفق التقرير، من الناحية النظرية، فإن خطة استخدام الغاز الأذربيجاني يمكن أن تفيد روسيا إذا تم وضعها في مقايضة تسمح لموسكو بإرسال غازها إلى أماكن أخرى. وتكافح روسيا للعثور على ما يكفي من العملاء الجدد للوقود، حيث تم إنشاء بنيتها التحتية لتزويد أوروبا التي حرمت منها بسبب العقوبات، وتقود الصين صفقة صعبة للحصول على الغاز الروسي عبر الأنابيب وربما تأخذ فترة بناء خطوط الأنابيب الجديدة سنوات عديدة حتى في حال توفرت التقنيات المطلوبة. وتقول بلومبيرغ، إن فكرة المقايضات ليست غريبة على أسواق النفط والغاز، ويتم استخدامها عندما لا يكون من الممكن توصيل الوقود فعلياً من موقع إلى آخر. ووفق تقرير «بلومبيرغ» قد تكون المبادلة حلاً مؤقتاً لأن أذربيجان ليس لديها حالياً إنتاج فائض من الغاز وتستخدم بالفعل نظام خطوط الأنابيب الخاص بها إلى أوروبا بكامل طاقتها. وتسعى الدولة المطلة على بحر قزوين إلى زيادة صادراتها إلى أوروبا، لكن تحقيق دفعة كبيرة يتطلب تحديث البنية التحتية وإبرام عقود جديدة طويلة الأجل. بينما كانت روسيا تصدر لأوروبا كميات من الغاز الطبيعي تقدر بـ155 مليار متر مكعب سنوياً قبل فرض العقوبات الغربية، لا تتجاوز صادراتها السنوية للسوق الصينية 10,8 مليارات متر مكعب فقط.

الخزانة البريطانية جيريمي هانت، في الحملات الانتخابية من قبل، ولكن حتى الآن لم يحدث ذلك سوى تأثير ضئيل على موقف المحافظين مع الناخبين. وقال سوناك في حلبة سيلفرستون لسباق السيارات، حيث أطلق حملة الحزب أمس الثلاثاء: «لست غافلاً عن حقيقة أن الناس يشعرون بالإحباط من حربنا والإحباط مني». وأضاف: «لم تكن الأمور سهلة دائماً، ولم تكن الأمور تسير على ما يرام دائماً، لكننا الحزب الوحيد في هذه الانتخابات

وعود من المحافظين بخفض ضريبة رواتب التامين الوطني 2%

سوناك يستخدم آخر بطاقات الإغراء (ليون نيل/ Getty)

الذي لديه أفكار كبيرة لجعل بلادنا مكانًا أفضل للعيش فيه»، وتهدف حزمة الإجراءات التي أعلنها سوناك إلى إيصال رسالة حزب المحافظين الرئيسية المتمثلة في أنّ «العمال» هو حزب زيادة الضرائب، بينما هم حزب التخفيضات الضريبية. وحتى الآن يتمتع حزب كير ستارمر المعارض بتقدم استطلاعي يزيد عن 20 نقطة، وتوقعات تضع حزب العمال على المسار الصحيح لتحقيق أكبر أغلبية له على الإطلاق.

لكن سوناك سيواجه حتماً اتهامات، بما في ذلك من جانبه، بأنه على الرغم من شعار حزب المحافظين الذي يعد «بالإجراء الجريء»، إلا أنه لا يوجد سوى القليل في البيان الانتخابي ما يمكن أن يحدث فرقاً حقيقيًا في استطلاعات الرأي وفق بلومبيرغ. ويقول التقرير، في الواقع، سعى بعض الوزراء إلى إجراء تغييرات في اللحظة الأخيرة على البيان بعد رؤية مسوّدة الأسبوع الماضي، مما جعلهم يشعرون بالإحباط بسبب افتقاره إلى تدابير لتغيير قواعد اللعبة. لكن سوناك قال إن الإجراءات التي تم إعلانها أمس الثلاثاء ستخفض العبء الضريبي بمقدار نقطة مئوية واحدة سنويا مقارنة بالتوقعات الرسمية التي صدرت في مارس/ آذار الماضي. وتظهر تكاليف الحزب ارتفاع التخفيضات الضريبية إلى 17,2 مليار جنيه إسترليني (21,9 مليار دولار) سنوياً بحلول 2029-2030. وتشمل الخطوات الأخرى التي أعلنها المحافظون إلغاء المعدل الرئيسي للضريبة على الرواتب للعاملين لحسابهم الخاص بحلول عام 2029، وتأكيد طموح إلغاء التأمين الوطني تماماً، والضمان الضريبي للمتقاعدين. وقال الحزب إنّ هذه التخفيضات ستُموَّل من خلال حملة على التهرب الضريبي، وإجراءات تهدف إلى خفض فاتورة الرعاية الاجتماعية بمقدار 12 مليار جنيه إسترليني سنوياً.

الرؤية

الحج ودوره الاقتصادي في دعم المقاومة الفلسطينية

عبد الحافظ الصاوي

شاء الله عز وجل أن تبقى شعائر الإسلام جامعة للأمة، ومن بين تلك الشعائر التي ذكر الله فيها أن من يؤدونها يحققون منافع لهم حج بيت الله، الذي ينتظم المسلمون من كل بقاع العالم كل عام لأداء الفريضة. والحج عبادة تعتمد على القدرة المالية بشكل كبير، وترتبط بها جوانب اقتصادية متعددة، من تكاليف السفر والطيران والإقامة، وشراء الهدايا. وتصنف فريضة الحج ضمن السياحة الدينية. ولكم طالب الاقتصاديون بأن يُستفاد من هذا المؤتمر السنوي الذي يمتد لعدة أشهر في تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، ليتم تبادل الخبرات والسلع والخدمات، لتقوى المعاملات المالية والاقتصادية بين الشعوب والحكومات الإسلامية.

قاطع يا حاج

الحج هذا العام مختلف عن باقي الأعوام السابقة، حيث تواكب موسم الحج حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على شعب غزة منذ أكثر من ثمانية أشهر، وقد لجأت الشعوب إلى تفعيل دورها في دعم صمود المقاومة من خلال مقاطعة السلع والخدمات التي تنتجها شركات تدعم الكيان الصهيوني، حيث حققت هذه المقاطعة نتائج ملموسة، وألحقت خسائر كبيرة بالشركات العالمية، وغيرت خطط ممارسة أعمال وأنشطة هذه الشركات. ولذلك ففرصة وجود أكثر من مليوني حاج هذا العام بعد أيام في السعودية يمكن أن تؤدي إلى تقديم دعم قوي للمقاومة الفلسطينية من خلال ممارسات اقتصادية بحتة، منها:

- تجنب استخدام الدولار في تدبير نفقات الحج، واشتري العملة السعودية الريال مباشرة، أو عملات أخرى تمكنك من التصرف في أمورك المالية الخاصة بالحج دون أن تشتري أو تستخدم العملة الأميركية، فدور أميركا في إبادة أهل غزة يجعلها أكبر الشركاء والداعمين لإسرائيل في هذه الجريمة.

- احرص على ألا تستخدم أي خدمات لشركات طيران أو نقل تدعم أو تطبع مع الكيان الصهيوني (مصر، الأردن، الإمارات، البحرين، المغرب، السودان)، فكثير من الدول العربية والإسلامية لديها خطوط طيران يمكنك من خلالها الوصول بسهولة ويسر للحرمين الشريفين.

- خلال وجودك في الحرمين الشريفين امتنع عن شراء أي أطعمة أو مشروبات من الشركات التي تدعم الكيان الصهيوني، واحرص على شراء منتجات الدول الإسلامية، وبخاصة أن المطاعم التي تقدم الوجبات السريعة أو غيرها من بلدان إسلامية كثيرة وتستوفي كافة شروط الصحة والسلامة.

- عند شرائك للهدي، ليكن إقدامك على الذبائح الآتية من دول إسلامية، وإذا كنت ستتبرع بقيمة هديك عن طريق الجمعيات أو البنوك، ليكن هديك هذا العام لغزة وأهلها، الذين يعانون من شظف العيش إلى جانب معاناتهم من ويلات الحرب التي تشنها عليهم إسرائيل.

- اعتاد الحجاج أن يرجعوا إلى أهليهم وذويهم بهدايا، وهي عادة ما تكون من منتجات بلدان غير إسلامية، نظراً لرخص أثمانها، في الوقت الذي تتوفر فيه هدايا من منتجات دول إسلامية، وإن كانت أعلى سعراً من غيرها، إلا أن منتجات الدول الإسلامية تتسم بالجودة الأعلى... فليكن شراؤك للهدايا من منتجات الدول الإسلامية.

- إياك الوقوع في فخ التخفيضات والعروض، فالشركات الداعمة للكيان الصهيوني منيت بخسائر ملموسة وسوف تعمل على خداع الحجاج لتسويق منتجاتها عبر بوابة العروض والتخفيضات، وتذكر أن طلاباً أميركيين ضحوا بمستقبلهم الدراسي وتعرضوا للاعتقال والضرب من أجل نصرة القضية الفلسطينية وركزوا بشكل كبير على سحب استثمارات جامعاتهم من شركات الكيان الصهيوني، فلا تضعف أنت أمام عروض أو تخفيضات لا تسمن ولا تغني من جوع.

- يطيب للحجاج أن تكون لهم صدقات سواء أثناء أدائهم شعيرة الحج أو بعد عودتهم، فاجعل صدقتك أيها الحاج هذا العام لفلسطين وأهلها، وإن اجتهدت في إيصالها لدعم المقاومة، ولشعب غزة المحاصر، فلا تتأخر، فهو واجب الوقت.

- تكثر في أيام الحج حملات الإطعام وسقي الماء أو المشروبات الباردة، وبخاصة أن موسم الحج سيكون في بداية الصيف هذا العام، فاحذر أن تتعاطى مع هذه الحملات إذا كانت توزع أطعمة أو مشروبات لشركات تدعم إسرائيل، فإذا كانت شعيرة الحج تعبر عن وحدة الأمة وتماسكها، فلا يغيب عنا واقع شعب غزة الذي يواجه حرب الإبادة على يد إسرائيل.

- وإذا كنت من رجال الأعمال، فلا تفوت الفرصة في تشبيك علاقات مع من هم على شاكلتك من الحجاج، من بلدك أو من بلد عربي أو إسلامي آخر، فالاقتصاد عماد الحضارة، وأداء رسالتك تجاه المال ليخدم قضايا أمتك يحتاج إلى بذل الجهود وحسن توظيف المتاح منه.

لسنا أقل نصرة من غيرنا

نقلت إلينا وسائل الإعلام كيف انتفض طلاب الجامعات الأميركية والشعوب الغربية ضد حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على شعب غزة الأعزل، وركزوا بشكل كبير على سحب استثمارات جامعاتهم من شركات الكيان الصهيوني، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير. واكتشفنا عملياً أن دعم إسرائيل لا يقتصر فقط على الحكومات والجيوش ولكنه يأتي بشكل كبير من مؤسسات المجتمع المدني، فالجامعات تدفع باستثماراتها لتمويل شركات التكنولوجيا وتصنيع الأسلحة في إسرائيل، بينما نحن مشغولون بالتنافس على امتلاك أحدث أجهزة الهواتف والكمبيوتر وغيرها من السلع التي أصبحت جزءاً مهماً في حياتنا، ولا ندري أن عائد التكنولوجيا من هذه الأجهزة يعود لدعم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين. إذاً، دورنا كمجتمع مدني أن نوظف المال لنصرة قضايا الأمة، التي جذبت أنظار غير المسلمين إليها عبر جانبها الإنساني. وقديماً كتب الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله، في هذا الإطار، بشأن كون المال لا بد أن يوظف لصالح قضية فلسطين، كما وظفه غيرنا، فقال في كتابه: «من معالم الحق في كفاحنا الإسلامي الحديث»، «ولك أن تسأل: هل كنا نستطيع أن نطوع الصدقات لإقامة اقتصاد عربي في فلسطين، كما فعل يهود العالم وهم ملوك المال؟ والجواب: نعم، إن الله وضع في بلاد العرب من البركة وأفاء، على أهلها من الأموال ما يجعلهم أملا أهل الأرض، غير أن التبذير المهلك في فنون اللهو جعل ما امتازوا به من فضل يذهب سدى، أين تضيع أموال البترول السيال من ينابيع الدول البترولية؟ إن المال في الشرق كثير، ولكن الشهوات أكثر، ومن ثم يتبدد في مواطن العبث ما كان ينبغي أن يتحول أرصدة للإنشاء والتعمير!». انتهى الاقتباس من كتاب الشيخ. ولو عاش الغزالي إلى أيامنا هذه لهاله ما وصلت إليه أحوال الحكومات العربية، وطريقة تبديد المال العربي، وأن ذلك المال انتقل من مرحلة التبديد إلى مرحلة دعم الاقتصاد الإسرائيلي، بل ودعم الجيش الإسرائيلي في حربه على غزة، من خلال عمل خطوط امداد لإسرائيل تمتد عبر أراض عربية لمواجهة الحصار الناتج عن منع الحوثيين السفن الإسرائيلية من المرور في البحر الأحمر.

وإذا كانت الحكومات العربية والإسلامية قد تخاذلت عن نصرة المقاومة في غزة، وتركت نحو مليوني إنسان يواجهون الجوع والموت، فلا أقل من أن ينصرهم أكثر من مليوني مسلم يؤدون واجب الحج.

وإذا كانت أموال الحكومات وترساناتها المالية بعيدة عن دعم المقاومة، فليكن مال المجتمع المدني هو البديل الذي يمكن أن يتحرك ويدعم، لما يمتلكه من حرية الحركة وحرية اتخاذ القرار. ولعله من تمام أداء الفريضة مشاركة الحجاج هموم أهل غزة بالمقاطعة.